مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد الحادي عشر ــ العدد 34الفصل الأول لـــ 2016 ــنة

دور البيانات المالية في تحقيق الرقابة الإشرافية*
دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية

The Role of the financial Statements in Achieving of the Banking Supervision
An Applied Study in A sample of Iraqi Banks

رسل عبد الواحد عبد المهدي الاسدي
باحث

أ . م . د. حمزة فائق وهيب الزبيدي
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ـ جامعة بغداد

المستخلص

تشكل المصارف القاعدة الأساس للقطاع المالي ،لذا لابُدّ من خضوعها إلى نظام رقابي سليم ومحكم للتأكد من إمتثالها للتشريعات المنظمة لعملها وصحة عملياتها و ضمان القيام بعملها على وفق الأنظمة والتعليمات ، للحفاظ على سلامة القطاع المصرفي بشكل خاص والقطاع المالي بشكل عام . ومن أهم الأدوات الرقابية التي يعتمدها البنك المركزي في الرقابة على المصارف هى القوائم المالية والكشوفات الدورية التي تزوده بها المصارف وفق المواعيد المقررةو يجب أن تعبر البيانات المالية للمصارف بدقة ووضوح عن الوضع المالي ونتيجة نشاطها خلال المدة التي تمثلها لتحقيق الغرض منها , ولذا فقد هدف البحث الى بيان الدور الذي تؤديه البيانات المالية للمصارف في تحقيق الرقابة الاشرافية للبنك المركزي العراقي ، وذلك من خلال عرض الاطار النظري للرقابة الأشرافية والبيانات المالية للمصارف ، كما تم اجراء استبيان لاراء عينة من مجتمع البحث والمتمثلة بـ(البنك المركزي العراقي، المصرف الصناعي، مصرف الشمال للتمويل والاستثمار)باستخدام منهج التحليل الاحصائي للوصول الى النتائج.وتم اختيار مدة الزمنية للبحث من 2007-2012 لتغيرات التي شهدتها الرقابة الاشرافيةمن خلال ادخال نظام camle واجراء تعديلات لبعض نماذج الكشوفات الدورية . وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات واهمها: تطوير آلية الرقابة الاشرافية من خلال أرسال البيانات المالية للمصارف الكترونياً إلى البنك المركزي العراقي ممايجعلها أكثر فاعلية وسرية.كما خرج البحث بجملة من التوصيات اهمها:الأهتمام بإدخال أنظمة المعلومات الكترونية والمتعلقة بإيصال البيانات المالية إلى البنك المركزي العراقي من المصارف مما يساعد في زيادة كفاءة وسرية ودقة العمل.

Abstract

Banks are considered the main basis of financial sector ,so they must be submitted to sound and strict regulatory system and so as to ensure their operations and according to instructions and regulations , in order to maintain the integrity of the banking sector and financial sector in general .One of the importance regulatory tools that are adopted by the Iraqi Central Bank to control over the banks an financial and periodic statements that are provided by the banks in accordance with planned schedules .The financial statements of the

(*) بحث مستل من البحث التطبيقي لنيل شهادة الدبلوم العالي المعادله للماجستير في المصارف

banks must reflect clearly and accurately financial situation and the result of their activities during the period in which they represent to achiveing its purposes.So it has the goal of Search is statement role of the financial statements of banks in achieving the banking supervision of the Central Bank of Iraq, and that through the presentation of the theoretical framework for the banking supervision and financial statement of banks, has also been a survey of the views of a sample of the research community, represented by (Iraqi Central Bank, Industrial Bank, North Bank for Finance and Investment) using the method of statistical analysis to get to the results.It was chosen as the time period of 2007-2012 to look for changes witnessed by the banking supervision through the insertion of camel system and make amendments to somePeriodic statements models.The search to find a set of conclusions, including: development of supervisory oversight mechanism by sending the financial statements of banks electronically to the Central Bank of Iraq will make it more effective and confidential.The search Find a set of conclusions to including: interest to the insertion of electronic information systems and related to the delivery of financial statements to the Central Bank of Iraq from banks, helping to increase the efficiency and accuracy and confidentiality of the work.

المقدمة

نظرا لأهمية القطاع المصرفي ودوره في الحياة الإقتصادية، مما يتطلب الامر وجود رقابة فعالة وكفوءة لضمان السلامة المالية للمصارف وحماية حقوق المودعين ، وبما أن البنك المركزي العراقي يمثل قمة الهرم في القطاع المصرفي، بوصفه الجهة المسؤولة عن رسم السياسة النقدية واتخاذ الإجراءات المتعلقة بحجم النقد والائتمان، فضلاًعن دوره في الإشراف على المصارف، فقد وضعت تشريعات مصرفية عدة ، اعطت البنك المركزي العراقي السلطة في إستخدام أدوات رقابية يتمكن عن طريقها من الإشراف على المصارف في ممارسة أنشطتها والتأكد من سلامة مراكزها المالية. ومن أهم هذه الأدوات الرقابية البيانات المالية الخاصة بالمصارف، والمتمثلة بالقوائم المالية والكشوفات الدورية التي تزود المصارف السلطة الإشرافية بها وفق مواعيد محددة، والتي تعد المرآة العاكسة للوضع المالي للمصارف، والقاعدة الأساس في استخراج النسب والمؤشرات المالية التي توضح السلامة المالية للمصارف، وتحديد مراكز القوة والضعف ومقارنة أداء كل مصرف مع غيره من المصارف من أجل تحديد الإنحرافات عن المعايير المحددة.مما يتطلب ضمان دقة وصحة البيانات الماليةالخاصة بالمصارف ، بحيث تعبر بصدق عن الحقيقة المالية للمصارف، ليكون التحليل المالي سليماً، وبالتالي تلبي حاجة البنك المركزي العراقي في أداء مهامه الإشرافية. وتدور مشكلة البحث في اطار معرفة مدى مساهمة البيانات المالية للمصارف في تحقيق رقابة اشرافية فعالة وذلك لما لها من اهمية في المحافظة علىسلامة العمل المصرفي ورفع كفاءته ، من خلال تسليط الضوء على السلبيات وتقويمها وتحديد الايجابيات وتعزيزها ،وتم ذلك من خلال عرض الاطار النظري لمتغيرات البحث وعرض وتحليل النتائج في الجانب العملي.

1- منهجية البحث

1-1مشكلةالبحث

ان البيانات المالية والتي تشمل القوائم المالية والكشوفات الدوريةهى مجموعة من الكشوفات المحاسبية ، والتي تعبر عن البيانات التفصيلية والاجمالية لمستوى اداء المصارف خلال مدة زمنية معينة، وتعد البيانات المالية اداة تمكن السلطة الإشرافية من القيام بالإشراف والرقابةعلى المصارف عن طريق مراجعة وتحليل تلك البيانات وهذا يدفع السالتساؤل(ماذاكانت البيانات المالية المقدمة من قبل المصارف تساهم في تحقيق الرقابة الاشرافية للبنك المركزي العراقي وبشكل فعال يمكن من خلاله الكشف عن الانحرافات وتصحيحها ضمانا لعمل مصرفي سليم).

1-2 أهميةالبحث

تبرز أهميةالبحث في:

1.2.1.أن البيانات المالية تبين سلامةالمركز المالي للمصارف.

2.2.1. تعد البيانات المالية أداة في تفعيل الرقابة الإشرافية وتعزيز العمل المصرفي وتحديد إنحرافاته لغرض وضع اليات فعالة لمعالجة تلك الانحرافات.

1-3 هدف البحث

يهدف البحث إلى تبيان امكانية تعزيز الدورالإشرافيللبنك المركزي العراقي في الرقابة على المصارف من خلال القوائم المالية والكشوفات الدورية لمواجهة الانحرافات وتصحيحها وتحديد الايجابيات وتدعيمها.

1-4 فرضية البحث

سيناقش البحث عدة فرضيات رئيسة وعلى النحو الآتي:-

الفرضية الرئيسة الأولى : وجود علاقة إرتباط ذات دلالة معنوية بين البيانات المالية (القوائم المالية والكشوفات الدورية) وبين الرقابة الإشرافية.

الفرضية الرئيسة الثانية: وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للبيانات المالية (القوائم المالية والكشوفات الدورية) على الرقابة الإشرافية.

1-5 أساليب جمع البيانات والمعلومات

تم جمع البيانات الضرورية لإعطاء صورة شاملة عن البحث عبر الآتي:

1.5.1 . الجانب النظري

1.1.5.1. الكتب والأطاريح والرسائل والدوريات العربية والأجنبية ذات العلاقة بالموضوع .

2.1.5.1النشرات والتقارير المصرفية .

3.1.5.1. الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت).

2.5.1 الجانب العملي

تم الاعتمادعلى أستمارةالإستبانة للحصول على بيانات البحث،وتضمنت الإستبانة (24) سؤالاوكما مبين في ملحق(1)، وقد تم توزيع (97) استمارة استبانةعلى مجموعة من العاملين في عينة البحث والمتمثلة بـ (قسم التدقيق المكتبي والتفتيش الميداني في البنك المركزي العراقي) لدوره الاشرافي على المصارف، وعلى عينة عشوائية من العاملين في كل من (المصرف الصناعي و مصرف الشمال للتمويل والاستثمار) بالنظر لتوافر البيانات عن هذين المصرفين الخاضعين لرقابة الاشرافية . وبعد الحصول على (79) إستمارة استبانة مستوفية لشروط التحليل والدراسة،تماستخدم عددمن الأساليب الإحصائية بما يتناسب مع طبيعة البيانات المجمعة ، و استخدام البرنامج (spss) لحساب المؤشرات الإحصائية الآتية :

1.2.5.1 الوسط الحسابي

2.2.5.1 الإنحراف المعياري

3.2.5.1 معامل الأختلاف

4.2.5.1 معامل الإرتباط

5.2.5.1 معامل التحديد (R^2)

6.2.5.1 معادلةالإنحدار

2- الإطار العام للرقابة الإشرافية والقوائم المالية

2-1الرقابة الإشرافية

أصبحت الرقابة اليوم برأي علماء الإدارة والإقتصاد ظاهرة ضرورية في منظمات الأعمال لأنها تمثل الضوابط لكل تصرف إداري يتعدى أثره إلى الغير، وأن أي نظام إداري أو مالي لاتتوافر فيه رقابة فعالة ومنتظمة يُعدّ نظاماً ناقصاً يفتقر إلى مقومات وجوده (عباس،2012: 17-18), وتعد الرقابة من الوظائف الإدارية الرئيسة والركائز المهمة لتحقيق الفعالية التنظيمية ، إذ أنها تختصبالتحقق من أن الأهداف والخطط والسياسات والإجراءات يتم تنفيذها كما سبق تحديده (عريقات وآخرون،2011: 294). وتؤلف الرقابة جزءاً مهما من عمليات المنظمة، كما أن للرقابة ابعاداً إجتماعية وإستراتيجية وتشغيلية (الشماع،1999: 316), وقد عرفت الرقابة بانها "مجموعة من العمليات تتضمن جمع البيانات وتحليلها للوصول إلى النتائج، يقوم بها أجهزة معينة للتأكد من تحقيق المشروع للأهدافها بكفاءة، مع إعطاء هذه الأجهزة سلطة التوجيه بإتخاذ القرارات المناسبة "(الحديثي ،2009: 33) , ونظرا

لخصوصية المصارف التي يتسم عملها بالدقة والسرعة والتأثر بالتطورات التكنولوجية والإقتصادية والتشريعية ، فأن الأمر يتطلب تعزيز الدور الإشرافي والرقابي من قبل البنوك المركزية لضبط أداء المصارف وحمايتها من الأزمات المالية, وقدعرفت الرقابة الإشرافية بانها"هي رقابة البنك المركزي على أعمال المصارف العاملة في الجهاز المصرفي للدولة ،بغض النظر عن جنسيتها أو أنواعها أو حجمها .وهي رقابة إلزامية بحكم القانون للتأكد من سير أعمال المصارف بما يتوافق مع القوانين والتعليمات"(السقيلي ،2005:38).

2-1-1 أهداف الرقابة الإشرافية

1- الحفاظ على إستقرار النظام المالي والمصرفي

ويتضمن ذلك وضع القواعد والتعليمات الخاصة بإدارة الأصول والخصوم في المصارف سواء بالنسبة للعمليات المحلية أو الدولية وتجنب مخاطر الإفلاس عن طريق الإشراف على عمل المصارف ، وضمان عدم تعثرها حمايةً للقطاع المصرفي والمالي ككل(عبد النبي ،2010: 43).

2- المحافظة على سلامة المراكز المالية للمصارف، وسلامة الأداء المصرفي

ويتحقق ذلك من خلال فحص المستندات والحسابات الخاصة بالمصارف وذلك للتأكد من جودة الأصول وتجنب تعرضها للمخاطر ،كما يتم تقييم العمليات الداخلية وتحليل العناصر المالية الرئيسة وتحديد مدى توافق عمليات المصارف مع الأطر العامة للقوانين الموضوعة (شلبي، 2002: 16).

3- حماية حقوق المودعين والدائنين

ويتم ذلك من خلال إقرار بعض النسب المالية التي تهدف للحفاظ على المتوافر من أموال المصرف، مثل توفير نسب من السيولة،أو الإحتياطي النقدي الإلزامي، أو إصدار بعض التعليمات والتوجيهات بشأن الحفاظ على أموال المصرف من المخاطر الناجمة عن العمل المصرفي وتهدف البنوك المركزية من هذه الإجراءات توفير حماية للاموال المودعين في حالات الأنهيار أو الإفلاس للمصارف(السقيلي ،2005: 43-44).

4- الحد من التركز في ملكية المصارف

يؤثر التركز في ملكية المصارف على درجة المنافسة من ناحية وعلى سياساتها الائتمانية ونوعية الخدمات التي تقدمها من ناحية أخرى . لذا تعمد البنوك المركزية في بعض دول العالم إلى الطلب من المصارف توسيع قاعدة مساهميها ما أمكن ذلك (الهندي، 1987 :27).

5- الإطمئنان إلى إلتزام المصارف بالقوانين والتشريعات المصرفية

تقوم كل دولة بإصدار بعض القوانين والتشريعات المتخصصة بالعمل المصرفي، بهدف ضبط الأداء المصرفي والمالي، وتحديد الإطار العام للعمل النقدي فيها (السقيلي،2005: 43).

2-1-2 الجهات التي تتولى التدقيق والإشراف على المصارف

1- التدقيق الداخلي

عرفه معهدالمدققين الداخليينIIA بأنه(نشاط تأكيدي إستشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمنظمة وتحسين عملياتها وهو يساعد المنظمة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين كفاءة إدارة الخطر،الرقابة،الحوكمة) (Basel Committee on Banking Supervision ,2000: 2).

وتعد إدارةالتدقيق الداخلي هي إدارة مستقلة عن الإدارات التشغيلية ، وتتبع لأعلى سلطة في الهرم الإداري أي للإدارة العليا ، ويمكنها موقعها هذا من النظر إلى المنظمة بعمق وشمولية أكبر، ويحقق لها إستقلالية أكبر نتيجة إبتعادها عن سلطة الإدارات التنفيذية أو التشغيلية (النونو،2009: 36).إذ يُعدّ أداة في يد الادارة يعمل على مدها بالمعلومات المستمرة التي تتعلق بدقة أنظمة الرقابة الداخلية والكفاية التي يتم بها التنفيذ الفعلي للمهام، فضلاً عن كيفية وكفاية التطبيق التي يعمل بها النظام المحاسبي وذلك كمؤشر يعكس بصدق نتائج العمليات والمركز المالي (سلوم،2012: 28).

2- لجنة مراجعة الحسابات

تبرز أهمية دور لجان المراجعة في الإشراف والرقابة على عملية إعداد القوائم المالية، وتقويم نظام الرقابة الداخلية ، وتدعيم إستقلالية المدقق الداخلي والخارجي الأمر الذي يزيد من جودة ونزاهة القوائم المالية والذي ينعكس إيجابا على كفاءة مجلس الإدارة في تدعيم مركز المصرف عن طريق زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية (غالي وحمدان،2011: 57).وتعرف لجنة المراجعة بأنها"اللجنة التي تتكون عادة من المديرين غير التنفيذيين في المنظمة، وأن الهدف الأساس من تشكيلها هو زيادة فاعلية وظيفة التدقيق وزيادة مساءلة الإدارة" (الصوص، 2012: 31)

3- مراقب الأمتثال

تهدف هذه الوظيفة الى التاكد من امتثال المصرف وسياسته الداخلية لجميع القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة من الجهات الرقابية المحلية والدولية لتجنب الأخطاء التي من شأنها أن تعرض المصرف إلى مخاطر مختلفة (طوقان،2006: 1).

وعرفت وظيفة مراقب الأمتثال بأنها (وظيفة مستقلة تحدد، وتقيم، وتقدم النصح والمشورة، وتراقب،وتُعدّ التقارير حول مخاطر الناتجة عن عدم الأمتثال في المصرف، المتعلقة بتعرضه لعقوبات نظامية أو إدارية، أو خسائر مالية ، أو

الأضرار بسمعة المصرف نتيجة لإخفاقهفي الأمتثال للأنظمة والضوابط الرقابية أو معايير السلوك والممارسة المهنية السليم (Basel Committee on Banking Supervision,2004:3).

4- التدقيق الخارجي

عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية AA التدقيق الخارجي بأنه " عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة إثبات وتقويمها ،فيما يتعلق بوقائع وأحداث إقتصادية وذلك للتحقق من درجة التطابق بين تلك الحقائق والمعايير المحددة وإيصال النتائج إلى مستخدمي المعلومات المهتمين بذلك التحقق "(سلوم ،2012: 31).إذ يقوم مراقب الحسابات بفحص ومراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في المصرف المراد تدقيقه ، ثم يقرر مدى أمكانية الأعتماد على فعالية نظام التدقيق الداخلي في المصرف وذلك ليتسنى له تحديد الإطار المراد تدقيقه ومراجعته ومن ثم ابداء الرأي في مدى عدالة القوائم المالية المنشورة ، وأنها تعبر بصدق عن المركز المالي ونتيجة نشاطه للمدة المالية التي أعدت فيها لذلك يولي البنك المركزي أهمية خاصة للدور المناط بمراقبي الحسابات لتدقيق أعمال المصرف، إذ يُعدّ دوره مكملاً لدور البنك المركزي (عبد الله،2012: 526).

2-1-3 التدقيق والتفتيش من قبل البنك المركزي

يعتمد البنك المركزي على مزيج من الوسائل القانونية التي تتمثل بإطار يستند إلى صلاحية البنك المركزي بالقيام بالتدقيق المكتبي والتفتيش الميداني على المصارف.

1- التدقيق المكتبي

يعد التدقيق المكتبي جهاز إنذار مبكر للكشف عن المشكلات المالية للمصارف بشكل يسمح للبنك المركزي بإتخاذ إجراءات إستباقية للحفاظ على أمان وسلامة القطاع المصرفي (Pomerleano,1999: 192).ويتم ذلك من خلال فحص التقارير والبيانات والإحصائيات التي ترسلها المصارف للبنك المركزي، إذ يقوم البنك المركزي بدراستها وتحليلهامما يمكنه من التعرف على حقيقة المراكز المالية ودرجة الكفاءة التي تمارس بها المصارف وظائفها المختلفة ومعرفةمدى تقيدها بالأنظمة والقوانين والتعليمات (الصيرفي، 2007: 333).وتتمثل البيانات المالية للمصارف بكشوفات عن كل من الودائع والتسهيلات والسيولة والمركز المالي للمصرف التي تعكس نشاطاته فضلا عن الحسابات الختامية التي تتضمن الميزانية العامة وكشف الدخل إذ يتم تحليلها بهدف مراقبة الأداء واحتساب النسب النقدية والمالية المتعددة التي تعكس وضع المصرف المالي(عبد الله ،2012: 536).

2- التفتيش الميداني

تتم عمليات التفتيش وفقا لخطة تفتيش يتم إعدادها سنويا ،بعدالأخذ بالحسبان قوة وضعف كل مصرف. والتقارير السابقة ،والمعلومات الواردة من المكاتب الأخرى في إدارة الرقابة على المصارف(نصر،بدون سنة نشر:158)

وتتم إجراءات التفتيش وفق مراحل عدة وهي :

(أولاً) مرحلة ماقبل التفتيش .

(ثانياً) مرحلة التفتيش الميداني.

(ثالثا) مرحلة مابعد التفتيش.

إذ ان التفتيش ليس تدقيقا بقدر ماهو تقييم فهو يهدف إلى التحقق، بادئ ذي البدء من صحة المعلومات التي يقدمهاالمصرف للبنك المركزي ،وذلك عن طريق الكشف المباشر على مصادر هذه المعلومات في سجلات المصرف(عبد النبي ،2010: 48) ثم الإطلاع على مدى أمتثال المصرف للقوانين والتعليمات الصادرة اليه، والهيكل التنظيمي ،وتقييم السلامة المالية، ونوعية وكفاءة الإدارة وأنظمة الرقابة الداخلية والتحقق من نوعية الموجودات، وربحية المصرف،وسيولته والتأكد من كفاية رأس المال (Cole& Gunther,1998: 103) مما يتيح الفرصة للبنك المركزي لتكوين فكرة عامة عن أعمال المصارف مما يساعدها على وضع الأنظمة والتعليمات من ناحية، وإصدار المذكرات والتعميمات من ناحية أخرى (الهندي،1987: 32-33).

2-2 القوائم المالية للمصارف وكشوفاتها الدورية

2-2-1 تعريف القوائم المالية واهميتها

تعرف القوائم المالية بأنها "الوثائق التي تقدم بها الشركات أوضاعها المالية إلى مُتخذي القرارات فهي توفر لهم المعلومات اللازمة عن أداء الشركة ومكاسبها ومركزها المالي وموقف السيولة وتدفقات الأموال(محمد،2012: 25).

أن أهمية القوائم المالية تبرز في كونها أداة تستخدم في:-

1- إتخاذ القرار

تساعد القوائم المالية المستخدمين من إتخاذ أنواع عدة من القرارات، داخل المنظمة وخارجها وكما يأتي:

- **القرارات الإدارية:** إذ تساعد الإدارة في إتخاذ القرارات اللازمة، كالقرارات المتعلقة بكيفية إدارة الموارد المالية في المستقبل (بكاري،2012: 7).

- **القرارات الائتمانية:** إذ تحتاج القرارات الائتمانية إلى معلومات متعلقة بقدرة المنظمة على الوفاء بإلتزاماتهاتجاه دائنيها، كذلك تقييم ربحية المنظمة و نسبة السيولة والتدفقات النقدية لديها (موسى، 2010: 79).

– **القرارات الإستثمارية**:توفر القوائم المالية معلومات تساعد المستثمرين في تقويم الإتجاهات المستقبلية للمنظمات في التنبؤ بربحية ومخاطر الإستثمار في هذه الأسهم ،والمفاضلة بين الفرص الإستثمارية المختلفة (الزبيدي،2010: 105).

2- تقييم الأداء

يتم دراسة أداء المنظمات وتقويمها عن الطريق دراسة القوائم المالية واستخراج المؤشرات المالية لتقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها ، ومدى قدرتها في تحقيق أهدافها والكشف عن نواحي الضعف أو القوة في أداء المنظمة (القزاز،2011: 34).

3- الرقابة

تعد القوائم المالية اداة من ادوات الرقابة على المنظمات، فمن خلال البيانات المالية التي يتوجب على المصارف تقديمها بصورة منتظمة للبنوك المركزية بحسبما تحدده التشريعات يمكن للبنوك المركزية عن طريق تحليل هذهالبيانات، من الوقوف على تطورات نشاط كل مصرف على حدة ، وتطورات النظام المصرفي ككل وإتخاذ الإجراءات الضرورية للتأثير على حجم الائتمان ونوعه ومراقبة انسجام أنشطتها مع متطلبات السياسة الإقتصادية والمالية للدولة (عبد النبي،2010: 46-47).

2-2-2 قائمة المركز المالي

تظهر قائمة المركز المالي والتي يشار إليها أيضاً الميزانية العمومية ،عناصر الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية للمصرف. وتُعدّ هذه القائمة في نهاية المدة المالية لتوضح الوضع المالي للمصرف في لحظة معينة (Kieso& Other, 2003: 190).

2-2-2 مكونات قائمة المركز المالي

وتتكون قائمة المركز المالي من جانبين :

الجانب الاول:يمثل الموجودات (الأصول) وهي تَضُم مجموعة من العناصر التي يمتلكها المصرف ككيان قانوني وكوحدة إقتصادية قائمة بذاتها، وهذا يمثل إستخدامات المصرف لموارده المالية (شكارة ،2002: 10)، وتقسم موجودات المصرف على نوعين:

النوع الاول(لموجودات المتداولة) : وتتمثل هذه الموجودات ، بالنقدية والأرصدة لدى المصارف والأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة (الكمبيالات) والقروض والسلف(حنفي، 2007: 316).

النوع الثاني (الموجودات الثابتة): ويقصد بها الأصول كافة التي لا يتوقع أن يقوم المصرف بتحويلها إلى نقد أو إستنفاذها خلال سنة ،مثل الأصول الثابتة للمصرف والإستثمارات الطويلة الأجل(لطفي،2007: 218).

الجانب الثاني: ويتضمن كل من المطلوبات(الإلتزامات) و(حسابات رأس المال) والتي تقسم مصادر أموال المصرف إلى فئات مناسبة (Hempel&Simonson,1999: 39). ويقصد بالمطلوبات الأموال الخارجية التي توافرت لدى المصرف، والتي يستعملها في تمويل إستثماراته وفي تمويل الموجودات المتوافرة لديه وتشكل الودائع المصدر الرئيسي لموارد المصرف المالية، ثم تأتي بعدها القروض (أبو احمد وقدوري، 2005: 108). فهي تمثل إلتزامات على المصرف للغير ، وتنقسم على نوعين :

النوع الأول:المطلوبات المتداولة: وهي الإلتزامات التي تتوقع الإدارة الوفاء بها في أثناء السنة الماليةللمصرف ((Ingram&Other,2004:137).

النوع الثاني:المطلوبات طويلة الأجل: وهي تلك الإلتزامات التي لا يتوقع سدادها أو تسويتها أثناء سنة من تاريخالميزانية وإنما يمتد تاريخ إستحقاقها لمدة تزيد عن ذلك (لطفي ،2007: 222). أما (حسابات رأس المال) حقوق الملكية وتشمل رأس مال الأسهم والإحتياطيات القانونية والإحتياطيات الأخرى والتي يعول عليها كمصدر أساسي لحماية أموال المودعين إذ تُعدّ خط الدفاع الأول لإمتصاص الخسائر، كما تُعدّ ضماناً عن حد الإقراض لكل عميل على حدة (الراوي ،2003: 263).

2-2-3 أهمية قائمة المركز المالي

يمكن عن الطريق قائمة الميزانية إستخراج المؤشرات والإتجاهات المالية التي تعكس مدى كفاءة إستخدام الموارد المتاحة وتحديد درجة السيولة و المرونة واليسر المالي للمصرف(لطفي ،2007: 214). ويقصد بـــ

1- السيولة

الموجودات التي تحتفظ بها إدارة المصرف والتي تتسم بدرجة عالية من السيولة سواء أكانت على شكل نقد جاهز أم موجودات شبه سائلة قابلة للتحويل إلى نقد جاهز (الزبيدي،2011: 66).

2- المرونة

يعد مفهوم المرونةأوسع من مفهوم السيولة ، إذ تقيس المرونة المالية قدرة المصرف على تعديل توقيت التدفق النقدية وحجمها بشكل يمكنها من الإستجابة للتغيرات في بيئة الأعمال والحاجات والفرص غير المتوقعة (شهاب،2010: 39).

3- الهيكل المالي للمصرف

ويقصد بالهيكل المالي مجموع الأموال التي يتم بواسطتها تمويل موجودات المصرف والذي يتكون من نوعين هما: التمويل المقترض والذي يتضمن التمويل المقترض القصير والطويل الأجل والتمويل الممتلك الذي يتضمن رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة (العامري،2010: 159) .

2-2-4 قائمة الدخل

ويشار إليها بقائمة الدخل أو الارباح والخسائر وهي تهدف إلى قياس مدى نجاح المصرف في استغلال الموارد المتاحة وتحقيق الأرباح خلال مدة زمنية معينة (لطفي،2007: 255).

2-2-4-1 مكونات قائمة الدخل

تتكون قائمة الدخل من جانبين :-

الجانب الأول ويضم إيرادات المصرفمن عملياته المختلفة كافة والمتعلقة بمدة زمنية محددة.

الجانب الثاني يضُم المصاريف كافة التي تكبدها المصرف في سبيل تحقيق هذه الإيرادات والعائدة للمدة نفسها (عبد الهادي،2008: 69).

أن الفرق بينالإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل يمثل صافي الأرباح أن كانت الإيرادات تزيد على المصروفات أما إذا زادت المصروفات على الإيرادات فالنتيجة تمثل صافي خسارة (عبد الستار،2012: 124) ويجهز المصرف قائمة الأرباح والخسائر وذلك لإستخدامه الداخلي ولغايات الضريبة والتدقيق التي يقوم بها البنك المركزي على المصارف (رمضان وجودة،2006: 48).

2-2-4-2 أهمية قائمة الدخل

ان أهمية قائمة الدخل تعتمدعلى ما تقدمه من معلومات للمستخدميها تساعدهم في :

1- قياس مدى كفاءة الإدارة في توجيه وإدارة وإستثمار موارد المصرف بين البدائل المتاحة لها ، ومن ثم تحديد مدى إمكانية استمرارية المصرف بممارسة عمله (جعارات ،2008: 47).

2- تقديم معلومات عن العمليات المالية للمصرف والتي تساعد في التنبؤ والمقارنة وتقييم الربحية المستقبلية للمصرف.

3- تقديم معلومات تستخدم لقياس مدى تنفيذ الخطط الموضوعة والمساعدة في إتخاذ القرارات المستقبلية.كما تستخدم كأساس في تحديد الدخل القومي ووضع السياسات الضريبية (الشماع،2010: 45).

2-2-5 قائمة التدفق النقدي

وتُعرف قائمة التدفق النقدي بأنها" كشف تحليلي لحركة التغيرات النقدية التي حصلت في الوحدة الإقتصاديةسواء بالزيادة أو النقصان والتعرف على أسباب هذه التغيرات بمعنى أنها تصوير لمجموع المعاملات النقدية الداخلة ومجموع المعاملات النقدية الخارجة "(النعيمي،2013: 11).

2-2-5-1 مكونات قائمة التدفق النقدي

وتشمل هذه الأنشطة كلاً من :

1- الأنشطةالتشغيلية

وتتضمن الأنشطة المتعلقة بالنشاط الرئيسي للمصرف، والتي تؤدي إلى خلق الإيرادات والمصروفات، والتي تؤثر في قائمة الدخل التي تُعدّ على أساس الأستحقاق.

2- الأنشطة الإستثمارية

تعبر عن الزيادة أو النقصان في الأصول طويلة الأجل للمصرف، إذ إنها تتأثر بحسابات الأصول طويلة الأجل مثل إصدار القروض وتحصيلها أو الإستثمار في مصارف أخرى وغيرها من الأنشطة (خضر،2008: 128).

3- الأنشطة التمويلية

وتعني الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات حقوق الملكية والإقتراض المتعلقة بالمصرف ،إذ تتمثل النقدية الداخلة بحسب هذا النشاط إما بزيادة في حقوق الملكية عن الطريق إصدار أسهم جديدة أوفي الحصولعلى قروض طويلة الأجل ،أما النقدية الخارجة فتتمثل بالمدفوعات النقدية للمساهمين أو سداد في قيمة القروض(لطفي، 2007: 286).

2-2-5-2 أهمية قائمة التدفق النقدي

1- اشتقاق المؤشرات التي تُعدّ أداة فعالة لتقييم مدى كفاءة السياسات التي تتبناها الإدارة في مجال التمويلوالإستثمار، وكذلك في استكشاف خططها المستقبلية في التوسع (عبد الستار ،2012: 124).

2- التمييز بين صافي الدخلوصافي التدفق النقدي وذلك على أساس أن صافي الدخل يتم تحليله بموجب أساس الإستحقاق، في حين يحدد صافي التدفق النقدي بموجب الأساس النقدي (النعيمي، 2013: 12).

3- قياس قدرة المصرف على توليد تدفقات نقدية من عملياته ، تكفي للوفاء بالتزاماته تجاه الدائنين وحملة الأسهم.

4- قياس مدى حاجة المصرف للتمويل الخارجي (الهندي،2009: 125).

2-2-6 قائمة التغير في حقوق الملكية

هي قائمة يتم إعدادها في نهاية المدة المحاسبية للمصرف لغرض بيان التغيرات التي طرأت على حقوق الملكية خلال تلك المدة وبيان قيم الحقوق في نهايتها، ويساوي مجموع الموجودات مطروحا منها مجموع المطلوبات (الأسدي،2010: 21).

2-2-6-1 مكونات قائمة التغير في حقوق الملكية

تتكون قائمة التغير في حقوق الملكية من (أبو أحمد وقدوري،2005: 111_112):

1- رأس المال المدفوع : ويقصد به مجموع الأموال التي دفعها مساهمو المصرف بالفعل عند تأسيسه مساهمة منهم في تكوين رأس ماله.

2- الأرباح المحتجزة: وهى الأرباح التي تقرر إدارة المصرف إحتجازها من صافي الربح القابل للتوزيع لتنمية مواردها، وهذا المصدر فضلا عن إنه يمثل نوعاً من الحماية للمودعين ،فإنه يعد وسيلة للحصول على الأموال اللازمة للإستثمار داخلياً.

3- الإحتياطيات: وهى عبارة عن المبالغ التي أقتطعها المصرف على مر السنين من أرباحه السنوية أما بموجب القانون أو بشكل أختياري، فتراكمت في صورة إحتياطي ليكون بمثابة ضمان للمودعين والدائنين الأخرين، ولمساعدته على ممارسة أعماله ، والذي يتكون من الإحتياطي القانوني، والإحتياطي الإختياري.

أهمية قائمة التغير في حقوق المليكة

تأتي أهمية قائمة التغير في حقوق الملكية من ربطها لقائمة الدخل وقائمة المركز، فتفصح عن التغير الناجم عن قائمة الدخل متمثلاً في صورة أرباح أو خسائر المدة المحاسبية وما ينجم عنها من تغير في الأرباح المحتجزة، كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر في بنود حقوق الملكية من أول المدة المالية وصولاً إلى حقوق الملكية في آخر المدة (الشلتوني، 2005: 23).

الكشوفات الدورية التي تقدمها المصارف إلى البنوك المركزية

استناداً إلى أحكام القوانين، ووفقاً لتعليمات البنوك المركزية ، يتوجب على المصارف تزويد البنك المركزي بكشوفات دورية ،إذ تُظهر هذه الكشوفات أوضاع المصرف المالية وأنشطته في أثناء المدة التي تمثلها وتتمثل هذه الكشوفات بـــ:

البيان الشهري

وهو عبارة عن ميزانية شهرية للمصرف ، تتضمن جانبين جانب المدين (الموجودات) وجانب الدائن(المطلوبات) ويتضمن جانب الموجودات الأرصدة النقدية وتفصيلاتها ، الكمبيالات وأجال إستحقاقها والمستفيد منها ، وكذلك أهتم بعنصر التسهيلات بحسب أوجه الإستثمار المختلف .أما جانب المطلوبات فقد أهتم البنك المركزي بعنصر الودائع وتصنيفها بحسب أنواعها وبحسب المودع، ثم تصنيفها بحسب مدتها. **جداول السلف والقروض الممنوحة والحسابات الجارية**

إذ تصنف القروض والسلف الممنوحة والحسابات الجارية المدينة والكمبيالات المخصومة بحسب القطاعات الإقتصادية المختلفة ، وحجم هذه القروض والسلف الممنوحة وعدد العملاء كل بند من هذه البنود. وذلك ليتمكن لبنك المركزي من تقييم الائتمان ومعرفة القطاعات الإقتصادية التي وجهت لها هذه العناصر،وتقييم البنيةالإقتصادية للدولة، وتحديد مواطن الضعف،وتوجيها إلىالقطاعات الإقتصادية الضرورية (ياسين ودرويش،1996: 408).

جدول كفاية رأس المال

يظهر هذا الجدول مدى إلتزام المصارف بنسبة كفاية رأس المال المحددة من قبل البنك المركزي والتي يجب أن لا يقل معدله الأدنىعن 12% من القيمة الإجمالية لموجوداته المحددة على أساس مراعاة عنصر المخاطرة، لمواجهة الخسائر المحتملة أو المتوقعة للأنشطة المصرفية (عواد،2013: 49-50).

جداول الإحتياطي القانوني

يتم إرسال جداول الإحتياطي القانوني التي تكون مقسمة على خمسة أو أربعة أسابيع ، شهريا إلى البنك المركزي للتأكد من احتفاظ المصارف بنسبة الإحتياطي القانوني المقررة من قبل البنك المركزي. ويجب على المصارف تقديم هذه الجداول خلال المواعيد المحددة والايتعرضالمصرف إلىغرامات تأخيريه (دليل عمل قسم التدقيق المكتبي).

جدول نسبة السيولة

إذ يبين هذا الجدول مدى التزام المصارف بالإحتفاظ بنسب السيولة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي والتي يجب أن لا تقل عن 30% من حجم موجوداتها لمواجهة سحوبات الزبائن على الودائع ومنح الائتمان(عواد،2013: 52).

3- الجانب العملي

3-1 التعريف بعينة البحث

1- البنك المركزي العراقي

يعد البنك المركزي العراقي من اقدم البنوك المركزية في المنطقة العربية ،اذ تم تاسيسه وباشر عمله عام 1947 بموجب القانون رقم(43) لسنة 1947 وانيطت به مهمة اصدار النقود وحفظ الحسابات وغيرها من المهام.

وبهدف منح الاستقلالية في رسم السياسة النقدية وتنفيذها والقيام بمهامه الاخرى فضلا عن الاستقلال المالي والاداري والقانوني فقد صدر القانون رقم (56) لسنة 2004 لينظم عمله.

يضم البنك المركزي العراقي مديريات عدة ولكل منها مهامه المحددة، ومن هذه المديريات المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان التي تعمل على التاكد من التزام المصارف باحكام القوانين والانظمة والتعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي ، واية قوانين اخرى .

وتتكون المديرية من تشكيلات ادارية عدة لتمكينها من القيام بمهامها وتحقيق اهدافها، ومن هذه التشكيلات :

1- قسم التدقيق المكتبي

يقوم القسم بناءً على البيانات المالية التي ترسل من المصارف بموجب المادة (41) من قانون المصارف بإستخراج المؤشرات المالية ومنها:

أولا:إن لا يقل رأسمال أي مصرف عن (250) مليار دينار مدفوع بالكامل للمصارف الجديده والقائمه وفقا" لإحكام المادة (14) من القانون و (7)مليون دولار لفروع المصارف الإجنبية.

ثانيا:إن تحتفظ المصارف بنسبة كفاية لرأس المال لا تقل عن 12 % من إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر وفقا" لإحكام المادة (16) من القانون.

ثالثا:نسبة الإحتياطي النقدي القانوني والبالغة (15%) من اجمالي الودائع منها (5%) تحتفظ في خزائن المصارف ذاتها في خزائنها

رابعا: نسبة مخصص مواجهة الديون المتأخرة التسديد (2%) ولاتزيد (5%).

خامسا:نسبة الموجودات الثابتة إلى رأس المال والتي يجب أن لاتزيد عن (40%).

2- قسم التفتيش الميداني

يقوم على أجراء زيارات ميدانية دورية وغير دورية إلى المصارف للتفتيش وفحص أوضاعها المالية والوقوف على مدى تطبيقها لاحكام القوانين والتعليمات المصرفية ومن أهمها:

أولا: تدقيق السجلات والبيانات والمعلومات الدورية وغير الدورية التي ترسلها المصارف للبنك المركزي.

ثانيًا: دراسة التسهيلات الممنوحة من قبل المصارف للتأكد من سلامة موجوداتها.

ثالثاً: مدى محافظة هذه المصارف على حقوق المودعين .

رابعاً: دراسة أساليب الرقابة والأمان المتبعة من قبل فروع المصارف للمحافظة على موجوداتها.

خامساً: ملاحظة مدى كفاية أساليب المراجعة الداخلية في المصرف.

3- المصرف الصناعي

يُعدّ المصرف الصناعي (شركة عامة) وحدة إقتصادية ممول ذاتياً ومملوك للدولة بالكامل يتمتع بالشخصية المعنوية ويمارس نشاطاً إقتصادياً ويهدف إلى المساهمة في دعم الإقتصاد في مجال تنمية وتطوير الصناعة الوطنية والقيام بفعاليات الصيرفة التجارية وفق خطط التنمية والقرارات التخطيطية .من خلال القيام بـ:

اولا:منح القروض للموجودات الثابتة الخاصة بالمشروع الصناعي على أن تسدد بمواعيد تحدد بعقد القرض وعلى أن لا تتجاوز مدة القرض وتأجيلاته (5 – 7) سنوات

ثانيا:الإشتراك في تأسيس الشركات الصناعية بعد التثبت من جدواها الفنية والإقتصادية والقيام بإجراءات التأسيس والاكتتاب للشركات الصناعية المساهمة طبقاً لقانون الشركات .

ثالثا: المساهمة في وضع خطط ومناهج التنمية الصناعية مع الدوائر والجهات المعنية .

رابعا:أعداد دراسات الجدوى الإقتصادية للمشروعات الصناعية التي يمكن أن تنهض بالتنمية الإقتصادية في القطر مع تقديم الإقتراحات بشأنها إلى القطاعات المعنية .

خامسا:تقديم المشورة للقطاع الصناعي في مجال إختصاصه.

4- مصرف الشمال للتمويل والاستثمار

تأسس المصرف (كشركة مساهمة خاصة) في عام 2004 بهدف الدخول في السوق المالية المحلية للمشاركة في الأنشطة الإستثمارية المصرفية وسائر عمليات الإستثمار التي تنسجم مع أحكام قانون المصارف المرقم 94 لسنة 2004 والخاصة بتطوير العمل المصرفي وذلك وفق القوانين النافذة مساهمة منه في مسيرة التنمية الإقتصادية والأعمار للبلاد فضلا عن توسيع أنشطة المصرف على المستوى المحلي والدولي عن طريق التعاقد مع عدد من المصارف العربية والدولية ذات السمعة الحسنة بهدف توسيع شبكة التعامل المصرفي المتطور وكذلك التوسع الجغرافي في تلك المعاملات .

3-2 التحليل العملي

بعد وضع فرضيات رئيسة للبحث سيجري في هذا المبحث أختبار هذه الفرضيات من خلال الإحصاءات الوصفية وتحليل الإرتباط وتحليل الإنحدار،لمعرفة أثر البيانات المالية على الرقابة الاشرافية وفيما يأتي تفصيلاً لهذه النتائج.

إنّ متوسطات متغيرات البيانات المالية للرقابة الاشرافية قد تجاوزت قيمة الوسط الفرضي البالغة(3)

قيمة المتوسط لا تتجاوز قيمة الوسط الفرضي(3) : H0

قيمة المتوسط تجاوزت قيمة الوسط الفرضي (3) : H1

وقد تم إيجاد الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لكلا المؤشرين وكانت النتائج كالآتي :

الجدول (1) الإحصاءات الوصفيةللبيانات المالية والرقابة الاشرافية

المتغيرات	الوسط الحسابي	الوسط الفرضي	الإنحراف المعياري	معامل الإرتباط	معامل التوضيح	مستوى الدلالة
البيانات المالية	3.8854	3	0.395	0.446	%19.8	0.000

الرقابة الاشرافية	3.87		0.466			

تبين من نتائج الجدول(1) أن قيمة الوسط الحسابي للبيانات المالية قد بلغت (3.8854)، وهي أعلى من قيمة الوسط الفرضي البالغة (3) وبإنحراف معياري قدره (0.395).أما بخصوص النتائج التي حصلنا عليها بموضوع الرقابة الاشرافية فبلغت قيمة الوسط الحسابي (3.87)وهي أيضا أعلى من قيمة الوسط الفرضي البالغة (3) وبإنحراف معياري قدرة (0.466)، وعليه تم قبول الفرضية البديلة (H1).

توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين البيانات المالية والرقابة الاشرافية

قد تم وضع الفرضيات الأساسية الآتية :

- **عدم وجود علاقة إرتباط بين البيانات المالية والرقابةالاشرافية :H0**
- **وجود علاقة إرتباط بين البيانات المالية والرقابة الاشرافية :H1**

من النتائج التي حصلنا عليها في الجدول(1) تبين أن العلاقة بين البيانات المالية والرقابة الاشرافية قد بلغت(0.446) وهي علاقة طردية، وكان مستوى المعنوية المحسوب أقل من مستوى المعنوية المعتمد والبالغ (0.05) وكانت ذات فروق معنوية ، مما يعني قبول الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على وجود علاقةإرتباط بين البيانات المالية الرقابة الاشرافية.

توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين المتغير المستقل (البيانات المالية) والمتغير التابع (الرقابة الاشرافية)

يهدف هذا التحليل إلى معرفة أثر ومعنوية متغير البيانات المالية على الرقابة الاشرافية كما هو واضح في الجدول (1)

تحليل معادلة الإنحدار :تبين أن قيمة الميل لتأثير المتغير المستقل (البيانات المالية) علىالمتغير التابع (الرقابة والاشرافية) قد بلغت (0.525) وهي نسبة ذات دلالة معنوية إذ كانت قيمةp–valueالمستخرجة (0.000)أصغر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)،وعليه تم قبول الفرضية البديلة (H1) أي أن المتغير المستقل (البيانات المالية) يؤثر بنسبة (0.525) على المتغير التابع (الرقابة الاشرافية).

أما معادلة الإنحدار التي تستخدم للتنبؤ بقيم المتغير التابع (متوسط الرقابةالاشرافية) عند معرفةقيمة المتغير المستقل (متوسطالبيانات المالية) كانت على النحو الآتي :

$$Y = a + b\,x$$

(البيانات المالية) 0.525 + 1.827 = الرقابة الاشرافية

معامل التحديد : بلغت قيمته (0.198) مما يعني أن مقدار ما يفسره تأثير المتغير المستقل (البيانات المالية) يشكل نسبة (19.8%) من التأثيرات الحاصلة على المتغير التابع (الرقابة الاشرافية) والتأثيرات الباقية تعود لعوامل أخرى لم يتضمنها الأنموذج الحالي للبحث .

اختبار T-TEST

تم إجراء أختبار (T-Test) لغرض معرفة مدى وجود أختلافات في إجابات العينة على أسئلة الإستبانة حسب محاورها في حالة المقارنة بين القيمتين الجدولية والمستخرجة.

ولقد بلغت القيمة الجدولية (2.00) بدرجة حرية(78) وتحت مستوى معنوية (0.05) ووفق الفرضيات الآتية:

وجود إختلاف في متوسط اجابات العينة : H0

عدم وجود إختلاف في متوسطات اجابات العينة: H1

وبعد إجراء الأختبار لمعدل محور الرقابة الاشرافية كانت قيمة Tالمستخرجة (7.546) أكبر من القيمة الجدولية (2.00) وعليه تقبل الفرضية البديلة (H1) التي تنص على عدم وجود اختلافات لمعدل هذا المحور الناتجة من كافة مفردات العينة المختارة،وعند إجراء الأختبار لمعدل محور البيانات المالية كانت قيمة T

المستخرجة (10.243) أكبر من القيمة الجدولية (2.00) وعليه تقبل الفرضية البديلة (H1) التي تنص على عدم وجود اختلافات لمعدل هذا المحور الناتجة من كافة مفردات العينة المختارة.

4- الإستنتاجات والتوصيات

4-1الاستنتاجات

1. يرى البعض أن التدقيق المكتبي عملاً رقابياً أكثر إستقلالية وحيادية من التفتيش الميداني لإحتمال خضوع الأخير للضغوطات بأنواعها المختلفة.
2. إنّ تطوير آلية الرقابة الاشرافية من خلال أرسال البيانات المالية للمصارف الكترونياً إلى البنك المركزي العراقي ممايجعلها أكثر فاعلية وسرية.
3. معظم المدققين في البنك المركزي العراقي من ذوي الإختصاص المحاسبي والرقابي مما يساهم هذا في تحقيق أهداف الرقابة الاشرافية.
4. أن تعديل التعليمات البنك المركزي بشكل مستمر وفي فترات متقاربة لا تتيح المجال الكافي للمصارف لتنفيذها بشكل صحيح.
5. إن إستخدام أنظمة مصرفية متطورة يساهم في زيادة دقة المعلومات المحاسبية للمصارف.

4-2 التوصيات

1. من المهم أختيار وإعداد مفتشين ممن يملكون الخبرة والكفاءة والنزاهة ليكونوا قادرين على مواجهة الضغوطات التي من الممكن أن يتعرضوا لها.
2. الأهتمام بإدخال أنظمة المعلومات الكترونية والمتعلقة بإيصال البيانات المالية إلى البنك المركزي العراقي من المصارف مما يساعد في زيادة كفاءة وسرية ودقة العمل.
3. ضرورة قيام البنك المركزي العراقي بتعزيز تنظيم دورات تدريبية لموظفيه داخل العراق وخارجه والمتعلقة بمبادئ المحاسبية والمعاير المحاسبية الدولية وأساليب التدقيق مما يعزز من كفاءة عملهم.
4. من الأفضل أن يتم إعداد التعليمات المصرفية بأفاق ونظرة مستقبلية وليس من الحاجة الآنية وذلك تلافيا للمساوئ أصدار تعليمات متقاربة زمنيا قدر الإمكان.
5. من المهم تطبيق أنظمة مصرفية متطورة وخصوصاً في القطاع المصرفي الحكومي ممايوفر الجهد والوقت يحسن من نوعية المعلومات المحاسبية.

5 – المصادر

المصادر باللغة العربية

1– القوانين والأنظمة والتعليمات العراقية

1. دليل عمل قسم التدقيق المكتبي الخاص، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان
2. قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004.

2– الكتب

1. أبو أحمد وقدوري ، رضا صاحب ، فائق مشعل ،**إدارة مصارف** ، الطبعة الأولى، دار أبن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2005 .
2. الجعارات ،خالد جمال، **معايير التقارير المالية الدولية IFRS&IASS2007**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن، 2008 .
3. الحديثي، جاسم محمد خلف ، **رقابة وتقويم الأداء الحكومي** ،الطبعة الأولى، الأهلية للنشر،عمان، الأردن ،2009 .
4. حنفي ،عبد الغفار، **إدارة مصارف** ، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007.
5. الراوي ، خالد وهيب،**إدارة العمليات المصرفية**،الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر،عمان،الأردن ،2003.

6. رمضان وجودة، زياد، محفوظ، **الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك** ، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر ، عمان ،الإردن، 2006.

7. الزبيدي ، حمزة محمود، **إدارة مصارف إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان** ،مؤسسة الوراق، عمان، الأردن،2011.

8. الشماع ،خليل محمد حسن ، **مبادئ الإدارة مع التركيز على إدارة الأعمال** ، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1999.

9. الشماع، سمير منير عبد الملك ، **تحليل القوائم المالية مفاهيم وطرق**، دار دكتور للنشر والطباعة، بغداد ،2010.

10. الصيرفي،محمد، **إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2007.

11. عباس ،علي ،**الرقابة الإدارية في منظمات الأعمال**،الطبعة الثانية، إثراء للنشر والتوزيع،عمان، الأردن ،2012

12. عبد الله ، خالد أمين، **التدقيق والرقابة في البنوك**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر ،عمان ، الاردن،2012

13. عبد النبي ، محمد أحمد، **الرقابة المصرفية** ، الطبعة الأولى ، زمزم، عمان ،الأردن ، 2010.

14. عبد الهادي، محمد سعيد ،**الإدارة المالية الإستثمار والتمويل– التحليل المالي والأسواق المالية**، الطبعة الأولى، دار حامد،عمان، الأردن،2008 .

15. عريقات وأخرون ،أحمد يوسف، وعبد الهادي توفيق صالح، والطراونة حسين أحمد ، وأبو الرب عبد المعطي سليمان، **المفاهيم الإدارية الأساسية النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى ، دارحامد للنشر عمان ، الأردن ،2011.

16. عواد،عضيد شياع، **موضوعات في العمل المصرفي**، مطبعة الكتاب، العراق ، 2013 ..

17. لطفي ،السيد أمين أحمد، **التحليل المالي لإغراض تقييم ومراجعة الأداء والإستثمار في البورصة**، الدار الجامعية،الإسكندرية،2007.

18. نصر، سحر، **القطاع المالي العراقي**، البنك الدولي.

19. هلالي وشحادة، محمد جمال علي، عبد الرزاق ، **محاسبة المؤسسات المالية(البنوك التجارية وشركات التأمين)** ،الطبعة الأولى ، دار مناهج للنشر ،عمان ، الأردن ،2009.

20.الهندي ، عدنان ، **الرقابة والتفتيش من قبل المصارف المركزية** ،إتحاد المصارف العربية، بيروت ، لبنان ، 1987.

21. الهندي، منير إبراهيم، **الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء مدخل حوكمة الشركات**، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر،2009 .

22. ياسين ودرويش، فؤاد توفيق، أحمد عبد الله، **المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية**، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، الأردن،1996.

3- الرسائل و الأطاريح الجامعية :

1. الأسدي، أحمد ابراهيم عبد الحسين، **تأثيرات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على القياس والإفصاح المحاسبي في العراق دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة**، دبلوم عالي معادل للماجستير،المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2010 .
2. بكاري، جليلة ، **القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر،2012.
3. السقيلي ، محمد صالح ، **المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة من لجنة بازل للرقابة المصرفية لسنة 1997**، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية، غزة ، 2005 .
4. شكارة ،علياء عز الدين، **أساليب عرض البيانات والتقارير المالية للمصارف العراقية دراسة مقارنة على عينة من المصارف المحلية والعربية والإجنبية**، جزء من متطلبات الحصول على شهادة المحاسبة القانونية ،المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد، 2002 .
5. الشلتوني، فايز زهدي، **مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية** ، رسالة ماجستير، كلية التجارة ،الجامعة الإسلامية ، غزة ،2005 .
6. الصوص، أياد سعيد محمود، **مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم البات التدقيق الداخلي والخارجي دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير، كلية التجارة ،الجامعة الإسلامية ، غزة ،2012.

7. القزاز ، محمد أمين، **تقويم الأداء للمصارف باستخدام النسب المالية للبيان الدولي لمهنة التدقيق رقم (1006) بحث تطبيقي في عينة من المصارف الحكومية والخاصة** ، وهي جزء من متطلبات الحصول على شهادة المحاسبة القانونية ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ،2012.
8. موسى، أسامة محمود، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة** ، رسالة الماجستير، كلية التجارة،الجامعة الإسلامية ،غزة، 2010.
9. النعيمي ،محمد رضا عارف ، **دور كشف التدفقات النقدية في التنبؤ بأستمرار الوحدات الإقتصادية بحث تطبيقي لعينة من المصارف الاهلية العراقية**، وهي جزء من متطلبات الحصول على شهادة المحاسب القانوني ، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين،2013.
10. النونو، كمال محمد سعيد كامل ، **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة**، رسالة ماجستير، كلية التجارة ، جامعة الإسلامية ،غزة ، 2009.

4- البحوث المنشورة والمجلات والدوريات والمؤتمرات

1. عبد الستار، رجاء رشيد، **تقويم الأداء المالي للمصرف الرشيد واهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد 31 ،2012.
2. غالي، عماد محمد فرحان وحمدان، خولة حسين، **تقويم أداء لجنة التدقيق في القطاع المصرفي العراقي – انوذج مقترح بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية** ،مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، المجلد 6 ،العدد 17،2011.
3. محمد،موفق عبد الحسين،**القوائم المالية ومكوناتها**، مجلة المراقب العام ، ديوان الرقابة المالية، السنة الأولى ،العدد 1، 2012.

5- شبكة المعلومات الدولية :

1. طوقان، أمية ، تعليمات مراقبة الإمتثال رقم (33 / 2006) صادرة بالإستناد لأحكام المادة (99 /ب) من قانون البنوك الأردني، ***www.kantakji.com***.

المصادر باللغة الانكليزية :

First : Books

1. Hempel &Simonson, George H , Donald G, **Bank Management Text and Cases**,5th Ed, Hamilton Print ,U.S.A, 1999.

2. Ingram &Other ,Robert w, Albright Thomas , Baldwin Bruce a, **Financial Accounting a Bridge to Decision Making**,5th Ed , South Western, Canada ,2004.

3. Kieso& Other , Donald E ,Weygand , Jerry J, Warfield Terry D, **Fundamentals of intermediate Accounting** , Von Hoffmann ,2003.

Second: Periodicals

1. Basel Committee on Banking Supervision ,**Consultative Document The Compliance Function In Banks**,Basel, January ,2004.

2. Basel Committeeon Banking Supervision،**Internal audit in banking organisations and the relationship of the supervisory authorities with internal and external auditors**،Basel، November،2000.

3. Cole & Gunther ,Rebel A, Jeffery W, **predicting Bank Failures: A Comparison of On - and Off –Site Monitoring Systems** , Journal of Financial Services Research , Vol (13) ,issued (2) ,Netherlands,1998.

4. Pomerleano, Michael, **The framework for financial supervision: offsite supervision and credit information**, Bank for international Settlements, 21 Oct ,1999.

الملحق (1)
محاور الاستبانة ونتائجها

المحور الاول: الرقابة الاشرافية

ت	السؤال	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لاأوافق بشدة	العدد الكلي	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل الأختلاف
.1	يتمتع المدقق الداخلي في مصارف بالإستقلالية ويتصف بالحياد.	16	31	22	10	0	79	3.67	0.944	%25.7
.2	يضمن التدقيق الداخلي المستوى الكافي من الإفصاح عن طريق تدقيق التقارير المالية السنوية أو المرحلية و التأكد من محتوياته .	12	49	13	5	0	79	3.86	0.747	% 19.4
.3	تخضع نظم الرقابة الداخلية لعمليات تقويم دورية والعمل على تحديد المشاكل الموجودة فيها ومتابعة تصحيحها .	28	32	13	6	0	79	4.04	0.912	%22.6
.4	تتلاءم معظم أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف مع طبيعة المخاطرالمصرفية.	10	35	22	10	2	79	3.52	0.959	%27.2
.5	إن مصادقة مراقب الحسابات على القوائم المالية يضفي المصداقية عليها.	17	48	13	1	0	79	4.03	0.660	%16.4
.6	يفحص مراقب الأمتثال البيانات المالية للتأكد من سلامتها ومدى إستيفاءها للمتطلبات .	14	46	15	4	0	79	3.89	0.751	%19.3
.7	هناك إرتباط فعلي بين عمل مراقب الأمتثال وأعمال التدقيق المكتبي والتفتيش الميداني .	11	39	26	2	1	79	3.72	0.783	%21.04
.8	يستند البنك المركزي على الركيزة الثانية من مبادئ بازلII (عمليات المراجعة الإشرافية) ممايساهم في تقليل المخاطر المصرفية	12	38	27	1	1	79	3.75	0.776	%20.7
.9	تتسم رقابة البنك المركزي من خلال البيانات المالية المقدمة له من المصارف بكونها رقابة وقائية	20	46	9	4	0	79	4.04	0.759	% 18.8
.10	وجود مجموعة من التشريعات التي تمكن البنك المركزي من القيام بدوره الرقابي بشكل فعال ومرن .	23	41	12	3	0	79	4.06	0.774	% 19.1
.11	إن تطبيق الحوكمة في المصارف يساعد البنوك المركزية في فرض رقابتها على المؤسسات المالية والمصرفية .	13	51	14	1	0	79	3.96	0.629	% 15.9

المحور الثاني :البيانات المالية

ت	السؤال	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	العدد الكلي	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل الأختلاف	المنوال
.1	للمعلومات لمحاسبية القدرةعلى التنبــؤ ومعرفــة الإنحرافــات ومواضعها وأسبابها ومعالجته	22	39	17	1	0	79	4.04	0.741	%18.3	4
.2	تــوفر المعلومــات المحاســبية التغذية الراجعة التي تحسن من القرارات المتخذة.	14	53	12	0	0	79	4.03	0.577	%14.3	4
.3	تتأثر دقة المعلومات المحاسبية للمصــارف بتطــور الأنظمــة المصرفية المستخدمة .	27	39	9	4	0	79	4.12	0.806	% 19.6	4
.4	إن القوائم المالية تبين أي تقلبات غير عادية في الأرقام والعمليات التي تشتملها.	17	50	10	2	0	79	4.04	0.669	%16.6	4
.5	يســاهم الاعتمــاد علــى قائمــة التــدفقات النقديــة فــي التنبــؤ المستقبلي لحركةالسيولة وقدرتها على الوفاء بالإلتزامات وذلك على أساس النقدي .	16	41	18	3	1	79	3.86	0.828	% 21.5	4
.6	تلتزم المصــارف بإعداد كشف التدفق النقدي	20	48	10	1	0	79	4.10	0.652	%15.9	4
.7	تعد قائمــة المركــز المــالي أداة لقياس الهيكل المالي للمصرف ودرجة المرونة.	14	48	14	3	0	79	3.92	0.712	%18.2	4
.8	يعد البيان المالي نموذج لقائمة مركز مالي ولكن معد على أساس شهري وبشكل مفصل أكثر .	11	54	13	1	0	79	3.94	0.647	%16.4	4
.9	تعد نمــاذج البيانــات الدوريــة والقوائم المالية الختامية ملبية لأغراض الرقابة والتفتيش من حيث أنواعها ومتوافقة مع طبيعة النشاط المصرفي .	9	44	21	5	0	79	3.72	0.750	%20.1	4
.10	هناك علاقة بين درجة الإفصاح وتقليل درجة عدم الثقة لدى مستخدمي القوائم المالية .	19	40	18	1	1	79	3. 94	0.795	%20.2	4
.11	إلتزام معظم المصارف بمتطلبات الإفصاح في القوائم المالية .	15	35	22	6	1	79	3.71	0.899	%24.2	4
.12	إن القاعدة المحاسبية رقم (10) التي أصدرها مجلس المعايير المحاسبية و الرقابية في العراق والخاصة بالإفصاح عن البيانات المالية للمصــارف والمنشــآت المالية المماثلة تلبي متطلبات الافصاح الدولية.	11	44	21	3	0	79	3.80	0.723	%19.02	4
.13	تتلاعب بعض المصارف بأرقام بعض بنود الحسابات كالودائع مثلا للتأثير على قيمة بعض النسب كنسبة الإحتياطي القانوني .	10	26	26	13	4	79	3.32	1.057	% 31.9	4